قراءة في أسباب الانحدار الفرنسي

د. محمد نعمة*

■ لا يمكننا الاكتفاء بالوقوف امام حرائق الضواحي الفرنسية لكي نعطي لوحة تحليلية كاملة عما يصيب الجمهورية الفرنسية من خلل. ان لهيب المواجهات التي اندلعت بين 27 تشرين الاول (اكتوبر) و17 تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الفائتة بين السلطات الفرنسية وشبيبة الضواحي والتي ادت الى احراق 9 آلاف سيارة ومقتل ثلاث مواطنين (واحد سقط عرضياً واثنان توفيا صعقاً وشكل موتهم فتيلا لهذا التمرد)، وجرح المئات ومنهم 206 من الشرطة، وتوقيف اكثر من 3100 مواطن وسجن اكثر من 500 شاب واصدار اكثر من 570 مضبطة ايقاف بحق الجانحين، وهذا اذا اغفلنا ارقام الدمار الذي لحق بالمؤسسات العامة والخاصة. فان هذا كله يؤكد الانطباع بان كمية العنف هذا واتساعه على مجمل الاراضي الفرنسية لم يكن على الاطلاق سحابة سوداء في سماء صيف زرقاء. لقد بدا هذا العنف كحمى وكعارض من مجموعة عوارض تلف ازمة بنيوية عميقة وواسعة.

ان الجمهورية الفرنسية تمر بأزمة مستفحلة بدأت عوارضها بالظهور منذ عام 1995. في تلك السنة تم انتخاب جاك شيراك رئيساً للبلاد وذلك دعماً لشعاره «لا للشرخ الاجتماعي» فاذ به يعين آلان جوبيه والذي دفع وللمفارقة بمبدأ «الشرخ الاجتماعي» الى حده الاقصى. فاذ بفرنسا تمتعض وتخرج احتجاجاً على «اصلاحاته» النيوليبرالية ثم تدفع به بعد ذلك الى خارج الحكم. وبالتالي ان ازمة 1995 والتي اظهرت الشرخ الاجتماعي بشكله الحاد قد اطاحت باكثر الشخصيات قرباً من شيراك، والاكثر اتقاداً من اهل اليمين، وادت الى تعميق الشرخ بين الطبقة السياسية برمتها و«الشارع» الفرنسي، بعد ذلك ارتأى الفرنسيون معاقبة اليمين الحاكم طالبين من اليسار عبر انتخابات برلمانية استلام ادارة البلاد.

ليونيل جوسبان تساكن مع شيراك المحافظ، فقام ببعض الاصلاحات الخفيفة او الملطفة والتي لم تؤذ اندفاعة وتجذر ليبرالية البنى والقطاعات الاقتصادية لفرنسا ولم تغن قواها العاملة والمنتجة او المستهلكة. وبالتالي فان نظام التضامن الاجتماعي الفرنسي قد تم تفكيكه وهدمه من قبل اليمين واليسار معاً. فالفرنسيون لم ينسوا ان جوسبان قد خصخص قطاعات اقتصادهم اكثر من زعماء اليمين وبالتالي لم يعاقبوه فقط كما يدعي الاشتراكيون بسبب تراخيه في موضوع الخوف ومشاعر اللاامن عند الفرنسيين، ولو انه أخذ طريقاً اكثر تصلباً متماهياً بذلك باليمين الفرنسي وبطوني بلير، بل ايضاً بسبب ليبراليته الموهة واصلاحاته غير الجذرية. فقد تمت الاطاحة به اثناء «خراب انتخابي» مرعب لعام 2002، وهذا ورغم كونه الوزير الاول الاكثر شعبية منذ مدة طويلة. ان هذا «الخراب الانتخابي» قد أدى في الدورة الاولى الى وضعية سياسية فريدة بحيث كان اليسار واليمين المحافظ واليمين المتطرف متساوين تقريبا في التمثيل الشعبي. مما دل رمزياً على شرخ تمثيلي وسياسي حاد بين الطبقة السياسية والناخب الفرنسي. اما في الدورة الثانية ان الخيار والذي فاحت منه روائح الخوف والانطواء عند الفرنسيين فقد بدا نتيجة لاندفاعهم نحو وضع ثقلهم خلف اليمين بجناحيه المتطرف والتقليدي.

في هذه الاثناء وفيما بعد لقد مرت مجموعة من الاحداث ذات دلالات مهمة عن تقهقر سمعة فرنسا ونفوذها: نذكر على سبيل المثال اولاً رشق الوزير الاول جوسبان بالحجارة في جامعة بيرزيت الفلسطينية وذلك رداً على ما تفوه به من كلمات منحازة ومسيئة للمقاومات ضد اسرائيل ناعتاً اياها «بالارهاب».

ثانياً، خسارة جاك شيراك وطاقمه الحاكم وايضاً اليسار التقليدي لمعركة الاستفتاء حول الدستور الاوروبي، مما خدش صورة فرنسا العالمية وضعضع وزنها الاوروبي كما اصابت في الصميم هالة الرئيس الفرنسي وتأثيره الاوروبي.

ثالثاً، خسارة باريس امام لندن بانتخاب العاصمة المنظمة للالعاب الاولمبية لعام 2012، وكيف استطاعت بريطانيا ورغم تمرغها في وحول حربها على العراق ان تهزم فرنسا وذلك بفضل شبكة علاقات متشعبة ودعاية لا تخلو من حيوية شبابية تعكس الجو الفعلي للندن كفضاء منفتح ومتعدد الثقافات والاعراق، بينما استكانت فرنسا «لعظمتها» ولنفوذها «الابوي» الواهم على امم «حديقتها» الافريقية واكتفت بدعاية لا تعبر الا عن ارستقراطية المكان وانكفائية الهوية.

ثم جاءت سنة 2005 والتي تبقى سنة شؤم وارهاق لفرنسا والمنعطف الحاد لها. فنيران الضواحي اخذت تحرق ما تبقى من يقين في مثل الجمهورية وافكارها بالمساواة وبالاخوة وبوحدتها غير المجتزأة. فاذا بها تبدو ساحة انشطار بين جيلين، جيل المؤسسات برموزها وبكوادرها وجيل الشبيبة المقصية اقتصادياً، والمهشة سياسياً او المحاصرة في ضاحيتها اجتماعياً واثنياً. ان هذا الانشطار والمزمن في المجتمع الفرنسي يعبر عن تفكك «الموديل الفرنسي» للاندماج الثقافي والمهني وايضاً للتعاضد الاجتماعي. انه ذاك الموديل الذي لم يتغير منذ الستينات والذي يرتكز على الاقتصاد المدار من عل وعلى ثقافة الشركة المغلقة والمنغلقة على الذات، وعلى قطاع عام ثقيل وشديد التمركز والذي يحكم على فئات كثيرة وخصوصاً الشبيبة بالاقصاء من الدورة الاقتصادية ومن الدورة السياسية ويحولهم حصراً الى مستهلكين خانعين للموضة والموديل المتلفزين.

انها انشطارات المكان والمكانة لدى الجمهورية والمستعصية للاسف على الترابط او التضامن. امكنة عالية الامن والحماية والعناية وترمز للثروة وللسطوة وامكنة فقيرة غير آمنة ومسيبة ترمز للغريب المخيف او للقريب المقصي.

ان سنة 2005 المشؤومة هذه والتي انتهت بهذا الحريق الهائل، فلقد بدأت اصلاً مشرعة لكل الاحباطات والتخيلات الدونية او الاستعلائية لدى مجموعات المجتمع الفرنسي المختلفة وذلك عندما قامت الطبقة السياسية : بمبادرة من اليمين الحاكم وبصمت اليسار على اصدار تشريع قانون يشيد ويمجد بالحقبة الكولونيالية لفرنسا. فاذ بقانون 23 شباط (فبراير) عام 2005 وفي مادته الاولى ينص على:

«ان الامة تعبر عن اعترافها للنساء وللرجال الذين ساهموا في منجزات فرنسا في المقاطعات الفرنسية: الجزائر، المغرب، تونس، في الهند الصينية وايضاً في الاراضي التي كانت سابقاً تحت السيادة الفرنسية كجزر الانتيل في المحيط الهادئ». اما المادة الرابعة من القانون فانها تشير بوضوح الى: «التأثيرات الايجابية للاستعمار الفرنسي وخاصة في شمال افريقيا».

ان التاريخ المقونن هذا يحسم السجالات بين قوى الحدث الواحد والمتباينة فيما بينها، ويحمي التمايزات بين التاريخ والذاكرة، بين الذاكرة الكلية الواحدة والذاكرة الخاصة بكل جماعة، بين الباحث والسلطة، وينفض يده من منطق التسويات الاجتماعية التي هي في لب فكرة الديمقراطية. تسويات بين الجماعات المختلفة والمكونة للجمهورية والتي تقوم على قراءة واحدة للذاكرة مع امكانية كامنة ودائمة في التجديد والتساؤل، لكي تجد هذه الجماعات وكذلك الافراد امكنتها اللائقة في الذاكرة الجماعية.

مع قوننة تاريخ «المنجزات» الاستعمارية هذه تنتفي حاجة الدرس والتمحيص، ويقفل باب الاجتهاد في مسائل جوهرية واقل ما يقال عنها بانها كانت ايضاً جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية. مع هذا القانون يفقد التاريخ الفرنسي ضرورته كارضية آمنة لاية قراءة مستقبلية متزنة ويذوي كنص قابل للتجدد وللتعدد. وذلك كي يصبح ايقونة سوفييتية تدل على ايديولوجية النظرة الاحادية والمقدسة للحدث الاجتماعي_سياسي. ان هذا القانون يعكس ضيقاً فرنسياً واضحاً من التعامل العقلاني ليس مع حاضر الجمهورية وحسب بل وايضاً مع ماضيها، ان هذا الضيق يترجم في غياب فاقع لمعالجة مؤسساتية وجماعية بماضيها وحاضرها وبعلاقتها مع الآخر. والا لماذا هذا الغياب الطويل لاي جهد منهجي لدراسة مرحلة حكومة فيشي المتعاملة مع المحتل النازي؟ والا لماذا لم يتم الى الان انشاء حتى معهد او مركز واحد للدراسات كي يعتني بالضبط بمسألة ماضي الجمهورية الكولونيالي كما هي الحال في بلجيكا مثلا؟ لماذا وحتى الان لم يخطر ببال الدولة الفرنسية وعلى مدار كل حاضرها المابعد كولونيالي بان تؤيد او تدفع من اجل القيام بالابحاث اللازمة في هذه المسألة؟ فان كان تاريخ الجمهورية هو فعلاً مدعاة للافتخار فقط لماذا اذن هذا الهروب من التساؤل، هذا الرفض للبحث، وهذا الصمت الثقيل؟ هنا لا يمكننا الا ان نجيب بان الكبت هو سيد الذاكرة الاستنسابية وهو مدد للنرجسية المنتفخة للذات الخائفة من ماضيها ومن حاضرها على السواء. ان هذه الجمهورية والتي تسهو وتفيق على تراتيل ولادتها «لحقوق الانسان» وللديمقراطية العلمانية لم تزل تتشبث بالكبت كخيار لألطف الاوجاع. فبه يفقد التساؤل او الشك مبرره كي تنال الاوهام الوردية عن الذات مستساغها.

لماذا هذا الخوف كله من القول بان تاريخ الجمهورية وتاريخ الاستعمار على مدى قرنين كانا متحدين لا انفصام بينهما. لماذا والى الان لم يتم وبلغة رقمية كشف الحسابات لمعرفة ما قدمه اقتصادياً الاستعمار والاستعباد الفرنسيين للقارة السوداء؟ ان الاستعباد ليس هو كما تنظر له الطبقة السياسية الفرنسية مجرد حكاية من حكايات الاغريق القدامى. انه فعل عنيف متجذر في الزمان والمكان، موثوق بآهات الروح ومنقوش على جسد الكثير من الشعوب اقتلاعاً واذلالاً. ان هذا القانون الاستعماري لا يأتي فقط كي يدغدغ بعض مشاعر الافتخار القومي لدى الفرنسيين ـ ولدواع انتخابية كذلك ـ والذين يشهدون انحسار نفوذهم العالمي والاوروبي شيئاً فشيئاً، او فقط كمناسبة حنينية لمنطوق لا ينسجم بتاتا مع عصرنا ذو الثقافات المتقاطعة والمتداخلة، والعولمة الخارقة للاوطان والهويات، انما مع عقلية القرن التاسع عشر او الثامن عشر والقائمة على التصنيف العنيف والهرمي للتمايز والتذويب الدموي للثقافات.

انه يأتي كتعبير امين عن ازمة طبقة سياسية تكتفي بالمراوحة والاستكانة لقدر الاشياء وقضائها. انه ذاك الصمم النفسي والذي يسحب نفسه على العديد من مسائل اجتماعية حساسة ملحة وقابلة للانفجار: الشبيبة بقلقها التعليمي والمهني، الضواحي بعزلتها وبعوزها، العطالة عن العمل المتفشية والمتجذرة، متطلبات الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية المنتظرة طويلا من هذه الطبقة السياسية وبيروقراطيتها المترهلة. انه الصمم النفسي الذي ترجم للتو في حالة الطوارئ التي لجأت اليها الحكومة الفرنسية لمواجهة تمرد شبيبة الضواحي، بحيث انه ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لقد لجأت الدولة الفرنسية لفرض حالة الطوارئ مرتين: الاولى عام 1955 وكانت موجهة نحو المهاجرين الجزائريين المتظاهرين من اجل استقلال الجزائر، والثانية بعد خمسين سنة وقد فرضت ضد احفادهم بالذات، شبيبة الضواحي والمقصين عن دورة الاقتصاد والسياسة. انه الصمم النفسي وذلك عندما تدخل الدولة مع طبقتها السياسية بمنطق صراع وميزان قوى مع شبيبتها، رجال غدها. انه محبط بدلالاته التي تشير اولاً على العجز عن تخطي السائد بوحدانيته الثقافية الى تعددية واعدة، وثانياً على الجمود في النظرة لسياقات المواطنة المنفتحة، ومصائر السلطة وتوزيعها.

اننا نقولها بمرارة، ان فرنسا تفتقد ومنذ مدة طويلة الى افكار ومفاهيم ومثل جديدة. هناك ثمة ضمور فكري واضح يصيب طبقتها السياسية، لا بل مفكريها. اين نحن اليوم من حقبة عمالقة الفكر الفرنسي امثال نجوم الظواهرية كجان بول سارتر وموريس مرلو بونتي ومفكري الفلسفة البنيوية مثل كلود ليفي ستروس، ورولان بارت ولويس التوسير وجاك لاكان، والمنشقين او المحاورين لها امثال ميشال فوكو وجيل دولوز، والذين تركوا بصماتهم الفكرية واضحة ليس على الحياة الثقافية والاجتماعية في فرنسا او في اوروبا فقط بل تعدتهما لتصيب القارات الخمس. وهل يمكننا ان ننسى ايضاً اوائل نقاد ومفككي الايديولوجيا الماركسية والذين تصدرهم بحق المفكر ريمون آرون. فمنذ ان الغى فرنسوا ميتران عقوبة الاعدام عام 1981 وبقرار رئاسي ارادوي اولاً وذلك رغم عدم شعبية هذا القرار، فان هذه الجمهورية لم تات باي جديد فكري او مفاهيمي لا من اجل توثيق عرى التوافق والتضامن بين مواطنيها ولا من اجل صيانة ديمقراطية تمتاز بكونها نظام حياة محكوم بثنائية التوازن والتجدد، ولا من اجل وقف النزيف الحاصل منذ مدة في سمعتها وحضورها الدوليين.

لكن رغم هذا كله فان فرنسا الانوار لم تزل خزاناً لا ينضب من الطاقات والقدرات، ولا ينقصها اطلاقاً اي شيء سوى الحكمة والشجاعة لايجاد الفكرة والمثال اللائقين لتلألئها. لان انوارها لم يحن انطفاؤها بعد. فحرام على هذه الانوار ان تنطفئ.

* مدير مجلة «مدارات غربية»

من يؤبن منظمة التحرير الفلسطينية؟

ياسين معتوق *

■ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهي وطنه المعنوي في الشتات، وهي موحد الشعب في الداخل والخارج، وهي قائد نضاله الباسل، وقد دفع شعبنا الفلسطيني والعربي ثمن ذلك دما غزيرا، ودموعا ذرفت على قوافل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل تحرير فلسطين والعودة اليها، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها، فماذا بقي اليوم من منظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو؟

لقد وقّع اتفاق أوسلو باسم منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني المعترف بها عربيا ودوليا وقائدة نضاله، وقد انتجت اتفاقات أوسلو السلطة الفلسطينية المقيدة بنصوص هذه الاتفاقات وملاحقها الأمنية والاقتصادية، وهو ما لا يحقق الحدود الدنيا من حقوق شعبنا الوطنية التاريخية والثابتة في الاستقلال والسيادة وبناء الدولة، بل هي محكومة بسقف واضح..

حكم إداري ذاتي على السكان فقط وليس على السكان والأرض وظلت الأرض رغم مرور ما يزيد على اثني عشر عاما على هذه الاتفاقات أرضا محتلة، كما أن الاتفاقات هذه لا تجيز ولا تسمح بل تمنع تشكيل أي من مظاهر ومؤسسات السيادة الوطنية خاصة في مجالات الدفاع والتمثيل الخارجي، وإن كان غضّ الكيان الصهيوني حتى الآن النظر عن بعض المظاهر وهي بالتأكيد كمائن وفخاخ للمستقبل.

واستنادا الى ذلك وحيث تفرض الحاجة الى استمرار استخدام اسم منظمة التحرير الفلسطينية جرى الاعلان عن أن م.ت.ف. هي مرجعية السلطة الفلسطينية في تطبيق وتنفيذ اتفاقات أوسلو، وفي عملية التفاوض برمتها، ولو لم يكن هذا الاعلان ناتجا عن الحاجة لاستدعى الأمر دائما العمل على حماية المنظمة وتمثيلها وتعزيز وحدتها واستقلاليتها باعتبارها الرافعة التي تنهض بالقضية الوطنية، وبالسلطة الفلسطينية أمام التعنت الصهيوني وتعثر تطبيق الاتفاقات، وتنصل الكيان الصهيوني من كل التزاماته اللهم الضغط فقط على السلطة الفلسطينية ومحاولات دفعها لما يسمى محاربة المقاومة (الإرهاب بالمفهوم الصهيوني الأمريكي) وصولا الى حالة الفوضى الفلسطينية الداخلية، والاحتراب الداخلي الذي قاومه الفلسطينيون بمختلف اطيافهم السياسية والفكرية باعتباره هدفا صهيونيا تصفويا للقضية الفلسطينية.

من المعروف والمعلوم أن التحالف الصهيوني ـ الأمريكي نجح بفرض المزيد من التنازلات على الطرف الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) وخصوصا لجهة تهميش وتغييب منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بدأت سياسة التنازلات هذه كما هو معروف بإلزام القيادات والكوادر الفلسطينية بالعودة الى الداخل لتطبيق الاتفاقات مما مكن الكيان الصهيوني من وضع هذه القيادات في قبضة الاجراءات الأمنية الصهيونية، وما رافق ذلك من تضييق على الحركة والحد منها وبتنسيق مسبق، أي وباختصار وضع القيادات لتقديم هذه التنازلات؟ وهل طرحت مثل هذه القضايا الوطنية الكبيرة والخطيرة على الاستفتاء الشعبي؟

طبعا من المعلوم أن هذا لم يحصل قط، وإنما كان عن طريق مصادرة القرار الوطني دون الالتفات الى الإرادة الشعبية والوطنية.

ونتيجة لما آلت اليه الأوضاع الفلسطينية عموما، وأوضاع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة، جرت وتجري محاولات تحت شعارات (تفعيل) منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية، ولكن هذه المحاولات تصطدم دائما بخطط اعتراضية لتعطيلها وافشالها من جهة والتقدم بمبادرات مشابهة تقوم بجوهرها على الالتزام بمسار التسوية والمفاوضات المرهونة بالإملاءات الصهيونية الأمريكية، وبهذا باءت المحاولات التي اطلق عليها حوارات وطنية سواء ما جرى ويجري منها عبر لجنة التنسيق الوطني في الداخل، أو ما جرى منها في القاهرة حيث تحقق السلطة أهدافها المحدودة والمحددة بالهدنة أو التهدئة أو وقف اطلاق النار، وتبقى قضايا الوحدة (والتفعيل) مجرد توابل تزين هذه اللقاءات لا أكثر.

فلو كانت هذه المحاولات جادة لما كان شعارها تفعيل م.ت.ف. بل شعارها رد الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها الوطني وإعادة صياغة وهيكلة مؤسسات المنظمة ودوائرها، كالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية ومختلف الدوائر المتخصصة الأخرى.

إذ العكس هو الذي حصل ويحصل من قبل البعض المتنفذ بالقرار الوطني الفلسطيني، وخاصة بعد رحيل الزعيم ياسر عرفات مسموما بعد حصار طويل وجائر كأول ضحية لمشروع التسوية هذا، كما أنه بدلا من مواصلة الطريق على ما تبقى من الثوابت الوطنية التي دفع حياته ثمنا لها.

لقد رحل ياسر عرفات مغدورا، دون أن يعني رحيله لهؤلاء الى أي منزلق وصلوا وينزلقون، وكأن الراحل المغدور ليس رمز القضية الوطنية، وليس رمز الشعب الفلسطيني ونضاله، وبدلا من بذل الجهد الجاد في فتح تحقيق يوصل الى حقيقة الجناة مخططين وأدوات، استداروا نحو تقسيم الكعكة وتوزيع المسؤوليات للتناسب مع متطلبات المرحلة وتطوراتها انسجاما مع رؤية واملاءات الادارة الأمريكية والكيان الصهيوني، وهذه الاملاءات والرؤية تقوم الى جانب نظرية الأمن (لاسرائيل) على التخلص من بقايا دوائر ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وتسرح ما تبقى من الحرس القديم من المناضلين الذين لازالوا يرتبطون بالزمن الفلسطيني الجميل زمن الثورة والكفاح بعد أن أقعدوهم لسنوات طويلة عن العمل وصاروا على رصيف الاحداث والتطورات.

فكيف يفسر إذن تجاهل دور الدائرة السياسية الهام في الحياة السياسية الفلسطينية اقليميا ودوليا، واغتصاب دورها ومهامها والذي ينذر بمخاطر الوصول الى الفخ الصهيوني المنتظر برفض أي تمثيل خارجي فلسطيني حسب اتفاقات (أوسلو). ولنا مثل فيما فعل الجيش الصهيوني بقوات الشرطة الفلسطينية التي راهنت عليها كأداة قمع داخلية وكبديل عنه في تنفيذ عمليات البطش الداخلي، ولهذا غض الكيان الصهيوني الطرف عن التضخم العددي المتجاوز لما هو متفق عليه في اتفاق أوسلو. وكيف يفسر تجميد دائرة شؤون اللاجئين ووضعها في الثلاجة، مما فتح الباب واسعا أمام ما يسمى منظمات غير حكومية مجهولة الهوية والتمويل للعمل بقضية اللاجئين في المخيمات الفلسطينية، وكل أماكن الشتات وباتجاهات مشبوهة بحذف حق العودة عن كونه حقا فرديا وجماعيا مقدسا.

وتتواصل سياسة التصفية لما تبقى من مظاهر المنظمة فتفريغ الصندوق القومي من أمواله وتحويله الى أداة فقط ريثما يستكمل اغلاق ما تبقى من المكاتب في تونس أو حتى في الأردن وبوقت ليس بطويل، والى ابلاغ المناضلين بتسريحهم أي طردهم وتحت مسميات كثيرة وأهمها التسريح بسبب السن والذي لم ينص عليه قانون العاملين في المنظمة، وقانون العاملين يحدد بوضوح التسريح لأسباب عدم الالتزام بالمهام المكلف بها عضو المنظمة أو بسبب ارتكاب جناية بحق المنظمة والشعب، ولم يندرج موضوع السن بتاتا، مما يؤكد أنهم لم يطلعوا على النظام الداخلي للمنظمة أو قانون العاملين، أو أنهم يمارسون سياسة الطرد التعسفي، فمن أعطى هؤلاء الحق بتسريح المناضلين الذين قضوا زهرة شبابهم وعمرهم كله خدمة لقضية شعبهم، أهذا بدلا من تكفلهم بحياة حرة وكريمة بعد أن وصلوا سنا لا يسمح لهم بأي عمل؟! كما جرى ويجري في كل البلدان التي انتصرت ثوراتها واستقلت وتكفلت بمناضليها ومجاهديها وبشكل لائق لما اعطوا شعبهم وبلدهم.

إن كل الحجج المساقة وراء اغلاق المكاتب وتسريح المناضلين، وتبديل تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى مستوياتها، سفارات وبعثات دبلوماسية ومفوضيات الى سفارات للسلطة لا يعني الا تصفية منظمة التحرير بدلا من تفعيلها وهي تجري بصمت غالبا، فمن يؤبن منظمة التحرير الفلسطينية المغدورة في ظل هذا الصمت المطبق.

* كاتب فلسطيني يقيم في تونس

«الفلوجة» تشكو التعتيم الإعلامي على مأساتها

د. أيمن الهاشمي*

■ (الفلوجة) مدينة المساجد، ومنبر العلم، هذه المدينة الصامدة الصابرة التي دخلت التاريخ، وخلّدت مثلما تذكر مدن صمدت في وجه الغزاة المعتدين على مرّ التاريخ. شغلت الفلوجة حيزا إعلاميا واسعا مذ كانت المدينة التي إنطلقت منها شرارة المقاومة العراقية عقب الغزو الأمريكي للعراق 2003 ومازالت، وتصدرت الفلوجة واجهة الإعلام حين تصدت ببسالة نادرة للغزاة، وحين دارت على رحاها أكبر معارك العراق إطلاقا، وأستخدمت القوات الغازية عليها أسلحة الفتك والدمار الشامل بما فيها الفوسفور الأبيض والعنقودية والقنابل فائقة الوزن وغيرها، وقدمت المدينة المجاهدة خيرة شبابها ورجالها شهداء على طريق حرية الوطن، وتم تخريب وتدمير مساجدها وأبنيتها وأحياءها، وتعرّض من تبقى من أهلها على قيد الحياة إلى التشريد في البراري وفي المدن القريبة، أما الشهداء فقد تحولت بهم شوارع المدينة وساحاتها إلى مقابر جماعية.

هذه المدينة تتعرض اليوم لتجاهل إعلامي مقصود للتعمية على واقعها السيء وعلى محنة ومعاناة أهلها، فقوات الغزو ومعها قوات الحكومة العراقية (ما تسمى بالحرس الوطني وجلّهم من قوات الميليشيات الطائفية!) تمنع دخول أي صحافي أو إعلامي إلى الفلوجة لتغطية أخبار وضعها.. أو للاطلاع على مأساة هذه المدينة الصابرة، والفضائيات التي كانت متواجدة في المدينة قبل أكثر من عام لتغطية أخبار المعارك الشرسة غادرت المدينة أو أجبرت على مغادرتها بعد أن أحست القوات الامريكية والحكومية، أن هذه الوسائل الإعلامية قد كشفت للعالم حجم المقاومة البطولية الجهادية النادرة ومقدار الضرر والأذى التدميري الذي أصاب المدينة، ووحشية الغزاة، لذلك تم طرد كل وسائل الإعلام وبخاصة الفضائيات ومراسلي الصحف ومنعهم من التواجد في الفلوجة او الدخول إليها، وأسهم هذا الإجراء في عزل الفلوجة عن الأخبار وحصول تعتيم إعلامي متعمّد للتغطية على مايجري اليوم في الفلوجة أو لنقل تفاصيل معاناة أهلها إلى الرأي العام العالمي.

الفلوجة (مدينة المساجد) التي تعانق منائرها السماء بطابع عربي إسلامي أخاذ، تضم 300 أكثر من مسجد داخلها وفي ضواحيها، تسمى (شامة الأنبار) لأنها أكبر مدن الأنبار والأخيرة تسمى أيضا (شامة العراق) التي تشكل مساحتها ثلث مساحة العراق، والفلوجة هي (مدينة العلم) ففيها كانت أكبر مدرسة دينية (مدرسة الشيخ عبدالعزيز السامرائي) التي تخرج منها معظم علماء العراق، وأسست الفلوجة على انقاض مدينة الانبار التاريخية التي فتحها خالد بن الوليد وعرف عن اهلها تدينهم الشديد وتمسكهم بعقيدتهم وعروبتهم، فأهلها من العرب الاقحاح والقبائل الاصيلة، وكانت الفلوجة في مقدمة مدن العراق التي تصدت للغزو الأنكليزي أوائل القرن الماضي، وغالب اهل الفلوجة مثقفون وينتشر بينهم اصحاب الشهادات العليا بشكل يفوق سائر مدن العراق، وتمتاز الفلوجة بصحوة اسلامية واعدة ومتوقدة نضجت منذ ثورة العشرين، فصمود الفلوجة امام المحتل لم يكن وليد الحدث بل قاد ثورة العشرين على الانكليز في وقتها الشيخ الفلوجي الباسل (ضاري السليمان) وقتل قائد القوات البريطانية في وقتها (لجمن) على أيدي أهل الفلوجة وكتب فيهم الشاعر معروف الرصافي قصيدته المعروفة.

إلتقيت أحد شيوخها مؤخرا أسأله عن حال الفلوجة اليوم فقال متنهدا: (ماذا أقول؟! ليس هناك في الفلوجة اليوم ما يسر، آثار الدمار في كل مكان، لقد أتوا بحربهم على كل شيء. لم تعد الفلوجة تلك المدينة التي نعرفها، اختفت معالمها ودُمرت مساجدها ومُحيَت بيوت بأكملها وسويت بالأرض، لا وجود للماء والكهرباء في المدينة والذين فضلوا البقاء داخل المدينة يعيشون على المساعدات التي (يتكفل) الجنود الأمريكان بتوزيعها!. قنينتان من الماء وبعض المعلبات حصتك كل يوم ليس لك غيرها. في أحد أحياء الفلوجة تجلس مجندة أمريكية في غرفة صغيرة بعد دعوة الأهالي لاستلام التعويض عن العدوان وهو (100) دولار فقط، وأضاف الشيخ ـ لقد رأيت نسوة لسن من أهالي الفلوجة بل أتين من قرى ومحافظات بعيدة وهنّ يتسابقن لأخذ المبلغ من المجندة الأمريكية وهنّ يتبادلن القبلات مع تلك المجندة وكاميرا الجيش الأمريكي تصوّر هذا المشهد المؤلم لتدعي أن نسوة الفلوجة يرحبن بجيش الإحتلال). وحين سألناه عن الوضع داخل الفلوجة قال الشيخ الفلوجي: (لا تزال المعارك مستمرة حتى الساعة، فعندما دخلنا المدينة قُتل ثلاثة من عناصر الحرس الوطني فقام أحد جنود الحرس بإطلاق النار على رجل بريئ كان يرافقنا فأرداه قتيلاً وكأنّه يثأر لرفاقه الثلاثة. بعد ساعات جاءنا خبر بأن المجاهدين نجحوا في أسر عشرين من أفراد الحرس الوطني وجلّهم من الميليشيات الطائفية). وأضاف الشيخ (وصلنا إلى بيوتنا، ويا ليتنا لم نصل لم يبقَ منها شيء، منها ما هُدم ومنها ما أُحرق ومنها ما سُرق كل ما في داخله. في هذه اللحظات جاء الجنود الأمريكان يحملون صوراً لرفاق لهم كانوا قد (اختطفوا) قبل أيام داخل الفلوجة ويسألوننا إن كنا نعرف عنهم شيئاً؟!). وأضاف الشيخ الفلوجي (وبينما كنا نهم بالخروج من المدينة في طريق عودتنا استوقفتنا إحدى سيطرات الحرس الوطني فتقدم إلينا أحدهم وقام بتفتيشنا وبالغ بتفتيش أحدنا فقال له أحد الرجال الكبار متهكماً: «انتبه.. سينفجر عليك»! فقال الجندي: «أتمنى أن ينفجر علي ويقتلني!». فتعجبنا من كلامه وقلنا له: «إذا كنت يائساً هكذا فلماذا جئت لقتال أهل الفلوجة إذن؟» قال: «من أجل المال، لقد وعدونا بأننا سنبقى 20 يوماً فقط مقابل مليون دينار، ولم يحصل شيءٌ من ذلك، فلم يعطونا ما وعدونا به، والعشرون يوماً صارت أشهراً».

وقد أكدت مصادر مطلعة أن هناك أكثر من 26 ألف عائلة من أهالي مدينة الفلوجة ما زالت مشردة وهي بحاجة إلى التعويض لبناء دورها التي هدمت بالكامل بفعل القصف الامريكي، وأن هناك الكثير من المعوقات التي تعتري عملية أعمار هذه المدينة التي لا تحظى برعاية الجهات المسؤولة في الدولة وخاصة فيما يتعلق بالإيفاء بمبالغ التعويضات للمتضررين من الأهالي الذين فقدوا دورهم جراء الأعمال العسكرية رغم ألطالبه المستمرة بها بهدف الإسراع بإيواء نحو (26) ألف عائلة مشردة وبناء أكثر من (6) آلاف دار وذكر مصدر مسؤول ان عملية أعمار المدينة هي الاخرى قد شهدت تعطيلا كبيرا في تخصيص الأموال اللازمة من قبل الحكومة وأن المشاريع والمخططات جاهزة وبانتظار حصول الموافقة على المبالغ، ولايزال سكان (حي جبيل) جنوب غرب مدينة الفلوجة يعيشون في خيم نصبوها فوق بقايا منازلهم التي دمرها هجوم قوات الاحتلال الأمريكي وقوات الحكومة المؤقتة قبل أربعة أشهر. كما يعاني أهالي الفلوجة من إنفجار الألغام التي خلفها الجيش الأمريكي في مناطق مختلفة من الفلوجة وحولها، كما أن المئات من أهالي الفلوجة رجالا وأطفالا ونساء يعانون من مختلف أنواع العوق نتيجة العدوان الأمريكي ويعانون من ضيق الحال وعدم توفير العلاج المرئم لهم. وقال (محمد فهد سعود غزال الهيتاوي) 38 عاماً الذي نصب خيمة فوق منزله المهدم وجلس فيها هو وأطفاله العشرة: «بات كل ما أملكه الآن هو هذه الخيمة الصغيرة وأربعة أغطية ونحن بانتظار تعويضنا عن الدمار الذي ألحقوه بمنزلنا لكي نعيد بناءه من جديد» ولم يتبق من منزل (الهيتاوي) الذي تبلغ مساحته 671م2 شيء يُذكر، فقد رفع جنود الاحتلال الأنقاض وحولوه إلى ساحة فارغة. ويقول (الهيتاوي) ـ وعلامات الاستغراب بادية عليه ـ «لا أعرف ما الذي حلّ بمنزلنا؟ وأين ذهب الطابوق والحيطان وكل شيء؟ لقد كان منزلاً كبيراً جميلاً من طابقين، أما الآن فهو مجرد ساحة أرض فارغة ليس فيها طابوقة واحدة».

والمعلوم أن معظم سكان المدينة الذين يتجاوز عددهم 450 ألف نسمة قد فروا قبل الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال والقوات العراقية على الفلوجة في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي أن نحو 10 % من 85 ألف نازح عادوا إلى الفلوجة. ويعاني من عاد إلى الفلوجة من عوائل من تدمير دورهم وسكنهم في خيام لاتقيهم البرد ولا الحر، فضلا عن إنتشار الأمراض، والبطالة التي تضرب أطنابها في المدينة التي كانت تعد أكبر مدينة صناعية في العراق، ومازال معظم أهلها يعيشون على المساعدات التي لاينتظم وصولها إليهم نتيجة الفساد الإداري، وتدخّل القوات الامريكية وقوات الحرس الوطني بعدما توقف نشاط معظم المحلات التجارية والصناعية في المدينة». وحدثني أحد أبناء الفلوجة واسمه حميد الذي فقد ابنه أثناء محاولته الخروج من المدينة ولم يجد جثته لحد الآن «لم يعد لنا معيل فقد كان ابني الذي فُقد هو الوحيد الذي يعيلنا، وأحمدُ الله على أننا نملك هذه الخيمة وكل ما أتمناه أن يكون ابني ما زال حياً يُرزق».

وبعد مرور أشهر على انتهاء المعارك في هذه المدينة يحاول العديد من سكانها إعادة الحياة في مدينتهم إلى طبيعتها على الرغم من ضعف الإمكانيات المادية، وأن أعدادا كبيرة من أهالي المدينة يسكنون في الخيام أو في العراء، داخل المدينة أو عند أطرافها، ومازالت قوات الإحتلال الأمريكي وقوات الحكومة تضايق السكان بالإجراءات الأمنية القاسية والمُبالغ فيها بذريعة الخوف من تجدد القتال أو المقاومة.

لا ندري إلى متى يبقى الصمت العالمي والعربي عن محنة ومأساة أهل الفلوجة، وإلى متى يستمر التعتيم الإعلامي على كارثة الفلوجة التي تشكل لطخة عار في جبين الإنسانية المتغافلة عما يجري هناك من إنتهاك لأبسط حقوق الإنسان وم